



بعد إشهار الهيئة الوطنية للحفاظ على الجيش والأمن

لماذا انزعج المهيكلون؟!



أحدث إشهار الهيئة الوطنية للحفاظ على القوات المسلحة والأمن منتصف الأسبوع الماضي وتدشين أنشطة عملها وسط مشاركة وحضور عسكري وأمني ومدني وحقوق واسع، ردود أفعال مختلفة في الشارع اليمني وعلى المستوى الخارجي، حيث ذهب البعض إلى إطلاق الكثير من التأييدات والاجتهادات، مفردين خارج السرب ولم يستشعروا الكارثة التي تلحق بالوطن جراء استمرار التدمير الممنهج لمؤسستي الجيش والأمن...

كما أثار التدشين أيضاً مخاوف لدى من لا يزالون ينفذون مؤامرة ضد اليمن، معتبرين ذلك تهديداً لمخططاتهم على الرغم من أنه تم التأكيد أن الهيئة لا تتبع أحداً، إلا أن هناك من ذهبوا لإطلاق التهم الكيدية ضد مؤسستها وخصوصاً من أولئك الذين يطالبون بسرعة بسط هيبة الدولة في البلاد، وفي الوقت ذاته يحملون ضمن مخطط تدمير الجيش والأمن.

«الميثاق» - فيصل الحزمي



واستقبال الشارع اليمني بترحيب كبير لم شمل قيادات وطنية عسكرية ومدنية في هذه المرحلة الحرجة لمواجهة المخاطر المحدقة بالوطن، وبالمقابل ذهب الاخوان والمتاجرون بالألزام والمستفيدون منها إلى إطلاق الاتهامات باطلاً ضد تلك القيادات ومنها زعمهم أن النظام السابق يقف وراء هذا الاجتماع... وأنه يهدف إلى تنفيذ مخططات لا وجود لها إلا في عقولهم المريضة.

وإزداد تفاعل الشارع اليمني مع الهيئة، خصوصاً بعد تداول صور لقيادات عسكرية وهي تذرف الدموع حزناً على ما تتعرض له المؤسسة العسكرية والأمنية من تصفيات وحرب إبادة وحشية.

وتذكر إحصاءات متداوله أن عدد من قتلوا منذ أن تولي الرئيس هادي مقاليد الحكم في البلاد وصل إلى قرابة «15» ألف مواطن أغلبهم من الجيش والأمن... هذا خلافاً لآلاف الجرحى والمعاقين والمسرحين من أعمالهم...

إعلان تدشين هذه الهيئة قبيل حملة شرسة من قبل قوى الإرهاب والظلام والانقلابيين وأعداء الجيش بدرجة أساسية، وهذا يدحض مزاعم حرصهم على بسط الدولة لهيبتها في البلاد ويؤكد رغبتهم في استمرار سيطرة الميليشيات على العاصمة صنعاء والعديد من المحافظات إذا لم يكن ولاء الجيش والأمن لحزبهم...

الجدري بالذكر أن توجيهات رئاسية صدرت الأرباء للتحقيق مع كوالر في قناة «اليمين» الفضائية الرسمية بسبب بث القناة في نشرتها الرسمية خبر تدشين عمل الهيئة... فيما امتنعت الصحف الرسمية عن نشر الخبر عدا صحيفة «14 أكتوبر».

هذا وكان اللواء الركن محمد الصوملي أكد في كلمة للجنة التحضيرية - على حيادية هذا الملتقى وولائه المطلق لدعم الوطن... والهدف منه إعادة الاعتبار للمؤسسة الدفاعية والأمنية والحفاظ على ماتبقى منها.. وقال الصوملي: «يحدونا الأمل أن تجد دعوتنا دعماً وتجاوباً من شرفاء ومجبي يمن الثاني والعشرين من مايو 1990م وقواته المسلحة والأمن، باعتبار عظمة الشعوب لا تتحقق إلا بعظمة جيوشها ويقظة رجال أمنها ليضمن المواطن حياة مستقرة وأمنة ويتطلع لبناء والتنمية

سلمي هدفها الحفاظ على المؤسسة العسكرية والأمنية وتحقيق الرقي لممتسبها وتعزيز قيم الولاء لله ثم الوطن والحفاظ على مكتسباته. ودعت الهيئة - في بيانها الصادر عن اجتماعها - كافة شرائح المجتمع اليمني، أحزاباً ومنظمات شبابية ومدنية وإعلامية واجتماعية وعسكرية وأمنية وناشطين، للانضمام إليها والتفاعل مع أنشطتها ليتحقق لهم ومن خلالها جميع الأهداف الوطنية المرجوة من إنشائها. وقالت الهيئة: إنه ومن منطلق المطالبات الشعبية والمناشدات، أعلنت إطلاق مشروع الحفاظ على ما تبقى من المؤسسة العسكرية والأمنية وحمايتها من كافة المخاطر المحدقة بها، تحت مظلة الدستور والقانون والإرادة الشعبية...

وبين البيان أن الهيئة تطوعية مستقلة ليست مع أحد ولا ضد أحد، لكنها مع اليمن دون غيره، تجمع ولا تفرق... تبني ولا تهدم... منبعا ومرتكزا وأساسها وطني يمني خالص.

وأشار إلى أن استمرار مسلسل تدمير ما تبقى من الأجهزة العسكرية والأمنية سيؤدي إلى انهيار الدولة برمتها، وسيقود إلى صراعات وحروب أهلية لا نهاية لها، وسيفتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية لبسط نفوذها في ظل غياب الدولة.

مشدداً في الوقت ذاته على أن اليمن لا يمكن أن تقوم له قائمة في ظل غياب مؤسسة عسكرية وأمنية قوية ومتناسكة...

وتابع البيان: «إن مسؤوليتنا الوطنية تحتتم علينا القيام بواجبنا الوطني تجاه ما تتعرض له المؤسسة العسكرية والأمنية من عمليات «استهداف ممنهج» بهدف تدمير قدراتها المعنوية والقتالية وتخريب هيكلها الإداري والتنظيمي بغية إضعافها وتدمير مقدراتها وصولاً إلى شل حركتها وعجزها عن التصدي لكل الأعمال التي تستهدف أمن اليمن واستقراره ووحدته».

تلك الأهداف السامية في بناء وطن آمن ومستقر...

ودعا جميع القوى والمكونات السياسية في اليمن إلى التنفيذ الجاد والصادق لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني باعتباره المرجعية التي أجمع عليها أبناء اليمن بعيداً عن المزايدات والمكائدات التي لا تضمن ولا تفني من جوع، وتنفيذ اتفاق السلم والشراكة.

وطالب اللواء الركن الصوملي بسرعة إنجاز مسودة الدستور لإجراء الاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية على أن يحدد كل هذا بخطة مزمعة ترضي وتبني طموحات أبناء اليمن...

من جانبه عبر رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن علي بلخدر في كلمة منظمات المجتمع المدني عن استياء منظمات المجتمع المدني الشديدة حيال ما تتعرض له مؤسسات الوطن المختلفة ومنها مؤسسة الوطن الكبرى العسكرية والأمنية من تدمير ممنهج يشتي أنواع الاستهداف لكادراها البشري وعتادها العسكري، الأمر الذي يتنافى مع أهداف ومبادئ ثورة «سبتمبر وأكتوبر» والوحدة اليمنية.

وقال: إن منظمات المجتمع المدني في اليمن تتابع وقلق شديد الأحداث والاضطرابات التي تشهدها الساحة الوطنية للنيل من أهم مكتسبات الشعب اليمني المتمثل بقواته المسلحة والأمن، الأمر الذي يستوجب من الجميع الوقوف بحزم أمام تلك التداعيات التي تذر بانها هذه المؤسسة التي تمثل الرهان الذي يعول عليه أبناء الشعب اليمني في الحفاظ على ماتبقى من مقدرات ومكتسبات ثورتنا في سبتمبر وأكتوبر و22 مايو 1990م.

وأكد القائمون على الهيئة أن الهيئة مستقلة تطوعية ذات طابع

توجيه رئاسي بالتحقيق مع قناة «اليمين» لبثها الخبر

والسير قدماً للأمام... مشيراً إلى أن ذلك هو التفاؤل الذي حملته الهيئة على عاتقها. وأضاف: «إن على الجميع في اليمن تناسي جراحات الماضي وأن يدركوا أنهم أبناء اليوم، متطلعين لمستقبل وغد أفضل، مستلهمين تجارب وخبرات اكتسبها قادة وضباط وصف وجنود القوات المسلحة والأمن من خلال ما يشاهد في الميدان وفي المعاهد والمدارس والكليات بمختلف مستوياتها تاريخياً وراهياً ظهورهم أية أخطاء أو تجاوزات سببها ظروف المرحلة بما حملته من مباحكات ومناكفات سياسية انتقامية أثرت سلباً على هذه المؤسسة العملاقة نتيجة لما مرت به اليمن من منعطفات خطيرة كادت أن تقضي على الجميع بدون استثناء...» وقال: «أن الأوان نضع أيدينا في أيدي بعض ونرض صفوفنا بهدف مساندة ومساعدة القوات المسلحة والأمن ونعيد لها الاعتبار لتحقيق

الرقي والتقدم يكرم د.حسن مكي كشخصية للعام 2014



كرم ملتقى الرقي والتقدم الدكتور حسن محمد مكي - رئيس الوزراء الأسبق كشخصية الملتقى للعام 2014م، بحضور عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ورجال السياسة والبعثات الدبلوماسية والإعلاميين.

وأوضح الأستاذ يحيى محمد عبدالله صالح - رئيس الملتقى في حفل التكريم إن تكريمنا اليوم للمناضل الدكتور حسن محمد مكي ما هو إلا وفاءً لنا لما قام به من أدوار وطنية لا يمكن أن ينساها أو يتجاوزها التاريخ، ونتذكر جميعاً أنه أراد أن يخدم الوطن بمفهوم العصر الحديث وأن يحد

من أوائل من نادي بمدينة الدولة حينذاك فقيل أنه يساري فتم التأمير على حكومته وأقالته بعد أقل من أربعة أشهر من تشكيلها. من جهته شكر الدكتور حسن محمد مكي رئيس الملتقى وجميع العاملين فيه لما قاموا به من أعداد لفعالية تكريمه، وقال: «سمحوا لي أن أتقدم بالشكر للأخ رئيس الملتقى الذي دأب على القيام بتكريم رواد السياسة والاقتصاد والأدب والفن والناشطين في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة».

وأشار الاتحاد في مذكرة وجهها للنائب العام إلى أن بعض الناقدون يسعون للإفراج عن من تم القبض عليهم تحت مسمى الضمان عندما يصل الملف إلى النيابة بحسب ما يدعيه محاميهم. وشدد على ضرورة التعامل بحزم تجاه من ثبت تورطهم وأودعوا الحبس على ذمة هذه الجريمة الشنعاء، التي تمثل قضية رأي عام بل وتطعن الوطن في خاصرة أمنه واستقراره.

اتحاد نقابات الموظفين يحذر من الإفراج عن المتورطين في حرق عدنان المدني



طالب اتحاد نقابات موظفي الجهاز الإداري للدولة الزام الجهات المختصة في الحكومة تسليم باقي الجناة المتورطين في قضية استهداف عضو نقابة مؤسسة الكهرباء، ومسئولها الإعلامي عدنان المدني بمادة الأسيدي الخام مخلوط بمواد كيميائية أدت إلى فقدانه عينيه وكل معالم وجهه في سبتمبر الماضي ولا يزال يخضع للعلاج في الأردن.

وأشار الاتحاد في مذكرة وجهها للنائب العام إلى أن بعض الناقدون يسعون للإفراج عن من تم القبض عليهم تحت مسمى الضمان عندما يصل الملف إلى النيابة بحسب ما يدعيه محاميهم. وشدد على ضرورة التعامل بحزم تجاه من ثبت تورطهم وأودعوا الحبس على ذمة هذه الجريمة الشنعاء، التي تمثل قضية رأي عام بل وتطعن الوطن في خاصرة أمنه واستقراره.

هيئة مكافحة الفساد تتسلم 5 ملفات فساد ارتكبت بمؤسسة الثورة



المالية الثابتة والتعسفات والإقصاءات التي مارسها تلك القيادة ضد هذه الخطوة بعد الخسوة بعد أن نفت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الأسبوع الماضي أن يكون اتفاق الشراكة التي وقعته الهيئة مع فيصل مكرم رئيس مجلس الإدارة - رئيس

التحرير لتغطية حالات فساد في المؤسسة، وأكدت في خبر نشر الأسبوع الماضي أن هيئة مكافحة الفساد لن «تتهامن» إزاء أي بلاغ أوشكوى أوقضية فساد سواء كانت متعلقة ببعض المؤسسات والجهات لا يعني بأي حال من الأحوال أن تكون «صكوك غفران للفاسدين».

وتتضمن تلك الملفات وثائق ومستندات وتقارير مختلفة منها تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والتي تؤكد جميعها حجم الفساد المالي والإداري والمهني الذي مارسه قيادة مؤسسة الثورة بقصد الإثراء غير المشروع وتدمير المؤسسة وممتلكاتها وحرمان موظفي وعمال المؤسسة من مستحقاتهم

تسلمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد خمسة ملفات فساد مالي وإداري ومخالفات وتسهييل والعبث بممتلكات وأموال وأصول مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر من قبل نقابة العمال وجماعة صحفيين ضد الفساد في المؤسسة.

وتتضمن تلك الملفات وثائق ومستندات وتقارير مختلفة منها تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والتي تؤكد جميعها حجم الفساد المالي والإداري والمهني الذي مارسه قيادة مؤسسة الثورة بقصد الإثراء غير المشروع وتدمير المؤسسة وممتلكاتها وحرمان موظفي وعمال المؤسسة من مستحقاتهم